

ملخص

فرجا مفتى , يونيزار , 2012 . تطبيق مبدأ حرية الاتفاق في عقد التمويل بالمشاركة (دراسة قضائية في النقابة التعاونية الزراعية التجارية اندونيسيا (KANINDO) الشرعية جاوا الشرقية فرع داوا مالانغ) . الرسالة . قسم القانون التجاري الشرعى . كلية الشريعة . جامعة مولانا مالك إبراهيم مالانج الإسلامية الدولية . المشرف : Drs. محمد نور ياسين S.Ag.

كلمات البحث : مبدأ حرية التعاقد والاتفاق والتمويل بالمشاركة

من حيث قانون العقود , مبدأ حرية التعاقد هي روح ونفس الاتصال إلى اتفاق . مبدأ حرية التعاقد ورد في المادة 1338 رقم (1) من القانون المدني التي تنص على : " كل الاتفاقات المبرمة صحيحة من الناحية القانونية كقانون لأولئك الذين وضعوها " . من حيث المفهوم الضمني , مبدأ حرية التعاقد يفترض وينص على أن كل أطراف العقد لها موقف متوازن في ان تجعل اتفاقا او لا تجعله , وان تدخل في اتفاق مع أي شخص , وتحديد مضمون الاتفاق وتنفيذه ومطلباته , وتحديد شكل الاتفاق نفسه . في الواقع هناك نماذج متعددة من العقد الموحد في المؤسسات المالية مثل البنوك وغير البنوك كالمؤسسات المالية الإسلامية (LKS) , التي هي تميل إلى أن تكون غير متوازنة , متحيزة , وغير عادلة بسبب ضعف الموقف ببساطة قبول أو رفض اتفاق على المعاهدة المحدد.

وقد أجريت هذه البحوث بهدف إلى توفير فهم ضمني كيف تم طباعة الآليات والإجراءات في إجراء التمويل بالمشاركة وتطبيق مبدأ حرية التعاقد في اتفاقية تمويل صكوك المشاركة بين العميل والتعاونية الزراعية التجارية اندونيسيا (KANINDO) الشرعية جاوا الشرقية فرع داوا مالانغ بسبب النموذج مع أحكام اتفاق البنود تم تعريفها للعملاء.

هذا النوع من الأبحاث المستخدمة في هذه الدراسة هو القضائية التجريبية . في هذه الدراسة , فإن المشكلة الأساسية هي حول كل ما هو قضائي في تطبيق مبدأ حرية التعاقد في اتفاقات , كما نصت عليه المادة 1338 من القانون المدني . الجانب التجريبي هو أن نرى تطبيق مبدأ حرية التعاقد في المادة 1338 من القانون المدني في اجراء عمالية اتفاقية التمويل بالمشاركة في التعاونية الزراعية التجارية اندونيسيا (KANINDO) الشرعية جاوا الشرقية فرع داوا مالانغ . ومنهج البحث المستخدم في هذه الدراسة هو وصفي تحليلي.

على أساس هذه الدراسة يمكن أن نلخص أن KANINDO الشرعية قد طبقت مبادئ حرية التعاقد في اتفاقيات التمويل بالمشاركة التي وردت في المادة 1 التي هي تحتوي على كبيرة صندوق التمويل , و نسبة ربح المشاركة , والمدفوعات الرئيسية التي تدفع كل شهر في الفترة من 12 , 18 أو 24 شهرا حيث هناك المفاوضة المتوازنة في تحديد هذه الأمور الثلاثة .